

مرسوم رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤
بالتصديق على اتفاقية بشأن تنظيم استخدام العمال المقدونيين
في دولة قطر بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مقدونيا

أمير دولة قطر،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الأول من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٣ هجرية ،
الموافق للرابع والعشرين من شهر يناير عام ٢٠١٢ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بشأن تنظيم استخدام العمال المقدونيين في دولة قطر بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مقدونيا ، الموقعه بمدينة سكوبيا بتاريخ
٢٠١١/١٠/١٧ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة
(٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٨ / ٧ / ١٤٢٥ هـ

الموافق : ٧ / ٥ / ٢٠١٤ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية بشأن تنظيم استخدام العمال المقدونيين في دولة قطر

بين

حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مقدونيا

إن حكومة دولة قطر ، وتمثلها وزارة العمل ،
وحكومة جمهورية مقدونيا ، وتمثلها وزارة العمل والسياسة الاجتماعية
والمشار اليهما فيما بعد ب (الطرفان) ،
توثيقاً لأواصر الصداقة بين البلدين ،
وعملاً على تنظيم استخدام اليد العاملة المقدونية في دولة قطر ؛
قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

تقوم وزارة العمل بدولة قطر ووزارة العمل والسياسة الاجتماعية بجمهورية مقدونيا بوضع القواعد والأنظمة اللازمة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

مادة (٢)

يكون استخدام العمال من جمهورية مقدونيا ودخولها وتوظيفها في دولة قطر طبقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها في البلدين .

مادة (٣)

- ١- توافي وزارة العمل في دولة قطر وزارة العمل والسياسة الاجتماعية بجمهورية مقدونيا بطلبات الاستخدام المقدمة إليها من أصحاب الأعمال في دولة قطر لاستخدام عمال مقدونيين ، وتعمل ووزارة العمل والسياسة الاجتماعية بجمهورية مقدونيا على الاستجابة لهذه الطلبات في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها .
- ٢- إذا رغب صاحب العمل بدولة قطر في استخدام أيدٍ عاملة من جمهورية مقدونيا ذات مواصفات خاصة ، فعليه أن يحدد ذلك في طلبه المقدم إلى وزارة العمل بدولة قطر .
- ٣- يجب على صاحب العمل القطري سواء بنفسه أو بتفويض ممثل عنه من العاملين لديه أو عن طريق مكتب استخدام مرخص له من وزارة العمل متابعة إجراءات اختيار العمال وسفرهم من جمهورية مقدونيا إلى دولة قطر .

مادة (٤)

يجب أن تشمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة وعلى الفترة المتوقعة للعمل ، كما يجب أن تشمل على بيان تفصيلي بشروط العمل وخاصة الأجر ومكافأة نهاية الخدمة وفترة الاختبار وظروف المعيشة الأخرى .

مادة (٥)

تعمل وزارة العمل والسياسة الاجتماعية بجمهورية مقدونيا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل إجراءات الفحص الطبي والحصول على جوازات السفر أو إذن بالسفر للعمال من جمهورية مقدونيا الراغبين في العمل بدولة قطر ، وكذلك تزويدهم بمعلومات عن ظروف العمل وتكاليف ومستوى المعيشة في دولة قطر .

المادة (٦)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال من جمهورية مقدونيا ، عند انتهاء المدة المحددة لاستخدامهم بموجب عقود الاستخدام الخاصة بهم ، كما يجوز لها اتخاذ إجراءات الإعادة

ذاتما قبل انتهاء المدة المحددة في عقود الاستخدام في حالة انتهاء حاجة العمل لهم ، على أن تُدفع لهم في هذه الحالة الأخيرة الأجر المقرر لهم وأية حقوق أخرى مستحقة لهم بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر.

المادة (٧)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال من جمهورية مقدونيا إذا كان بقاؤهم في دولة قطر يتعارض مع المصلحة العامة أو الأمن الوطني للدولة ، وذلك بدون الإخلال بالحقوق المستحقة بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر.

مادة (٨)

- أ- يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من مقدونيا إلى مكان العمل في دولة قطر عند التحاقهم بالعمل لأول مرة ونفقات عودتهم منه عند انتهاء عملهم ، كما يتحمل صاحب العمل كذلك تذاكر سفر العامل ذهاباً وإياباً في فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل ، ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر أو دفع أية تأمينات .
- ب- يعفى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في الحالتين التاليتين :
 - ١- في حالة استقالته قبل انتهاء مدة العقد .
 - ٢- في حالة ارتكابه خطأ يستوجب فصله من العمل بدون إنذار وبدون مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل القطري .

مادة (٩)

- ١- تحدد ظروف وشروط استخدام العمال من جمهورية مقدونيا في دولة قطر بعقد عمل فردي يحرر بين العامل وبين صاحب العمل طبقاً لنموذج العقد الملحق بهذه الاتفاقية، ويجب أن يتضمن هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وقانون العمل في دولة قطر .

٢- يحرر العقد باللغتين العربية والإنجليزية من اربع نسخ أصلية ، يحتفظ صاحب العمل بإحداها ، وتسلم الثانية للعامل ، وتودع الثالثة بوزارة العمل بدولة قطر ، والرابعة بوزارة العمل والسياسة الاجتماعية بجمهورية مقدونيا .

مادة (١٠)

ينظم عقد العمل الفردي تفاصيل إلتزامات صاحب العمل بالنسبة لتدبير سكن العامل ونسوع هذا السكن أو دفع بدل سكن للعامل، وعلاجه الطبي.

مادة (١١)

يكون النص العربي لعقد العمل هو النص المعترف به لدى وزارة العمل والمحاكم والجهات المختصة في دولة قطر . ولا يجوز لصاحب العمل إجراء أي تغيير في بنود عقد العمل إلا إذا كان أكثر فائدة للعامل وبعد موافقة العامل و وزارة العمل بدولة قطر .

مادة (١٢)

يصدق على عقود العمل من وزارة العمل وسفارة جمهورية مقدونيا في الدوحة في حالة التعاقد في دولة قطر ، وبالنسبة للعقود التي ترم في جمهورية مقدونيا فيصدق عليها من وزارة العمل والسياسة الاجتماعية بجمهورية مقدونيا والسلطات المختصة من دولة قطر .

مادة (١٣)

- ١- تولى الجهة المختصة بوزارة العمل بدولة قطر مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .
- ٢- في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعمال ناتج عن عقد العمل ، تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة بوزارة العمل لتسويته ودياً ، وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي يحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة بدولة قطر .

مادة (١٤)

يتمتع عقد العمل بانتهاء مدته دون حاجة إلى إخطار سابق، وإذا رغب صاحب العمل في استمرار التعاقد وجب عليه إخطار العامل كتابة برغبته في التجديد قبل موعد انتهاء العقد بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل .

مادة (١٥)

يحق للعامل أن يحول إلى جمهورية مقدونيا ما يدخره من أجر وذلك وفقاً للنظم المالية المتبعة في دولة قطر .

مادة (١٦)

يشكل الطرفان لجنة مشتركة تتكون من ثلاثة أعضاء على الأكثر من كل طرف تكون مهمتها على النحو التالي:

- ١- التنسيق بين الطرفين في تنفيذ هذه الاتفاقية واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .
- ٢- تفسير أحكام هذه الاتفاقية عند حدوث أي خلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ عنهما من صعوبات عند التطبيق .
- ٣- مراجعة فرص العمل المتاحة في دولة قطر بما في ذلك المعلومات العامة المتعلقة بمخطط التنمية في دولة قطر، وفرص العمل المحتملة بموجبها وأصناف وفتات العمل المطلوبة، وتوفير الرغبة لدى مواطني مقدونيا للاستفادة منها.

٤ - اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة . وتجتمع اللجنة مرتين في السنة بالتناوب في كل من الدولتين كلما دعت الضرورة.

مادة (١٧)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابةً ، ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ ، بعد اتخاذ ذات الإجراءات القانونية المطلوبة لإبرام هذه الاتفاقية في كل من البلدين.

مادة (١٨)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين ، وتظل سارية المفعول لمدة (٣) ثلاث سنوات ، وتتجدد تلقائياً لمدة او لمدد أخرى ممتثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الاخر كتابةً برغبته في انقائها وذلك قبل (٦) ستة أشهر على الاقل من تاريخ انقائها أو انتهاء مدتها الأصلية .
واشهاداً على ما تقدم ، قام المفوضان أدناه، والمخولان من قبل حكومتهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة سكوبيا بتاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠١١ ميلادية، من نسختين أصليتين، باللغات العربية والمقدونية والانجليزية ولكل منها ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير ، يرجح النص المحرر باللغة الانجليزية.

عن

حكومة جمهورية مقدونيا
وزارة العمل والسياسة الاجتماعية

عن

حكومة دولة قطر
وزارة العمل

عقد عمل نموذجي

أنه في يوم الموافق تم التعاقد بين كل من :

١. السيد/..... بصفته..... وعنوانه.....

.....

طرف أول

٢. السيد / حامل جواز سفر رقم

وبطاقة شخصية / عائلية رقم والمقيم بالعنوان التالي

.....

طرف ثان

اتفقا على ما يلي :

١. أن يعمل الطرف الثاني لدى الطرف الأول مهنة في دولة قطر

بأجر شهري قدره

٢. مدة العقد :

أ. مدة هذا العقد سنة / سنين تبدأ من تاريخ مباشرة الطرف الثاني لعمله في دولة قطر ، ويخضع العامل لفترة اختبار لا تتجاوز ستة أشهر يجوز للطرف الأول خلالها، إنهاء العقد إذا تبين له عدم صلاحية الطرف الثاني لأداء العمل، بإخطاره قبل أسبوع واحد من تاريخ انتهاء فترة الأشهر الستة، ويتحمل الطرف الأول نفقات إعادته إلى بلده . وإذا أكمل العامل فترة الاختبار بنجاح اعتبر العقد سارياً للمدة المتبقية منه . وينتهي العقد بانتهاء مدته، وإذا رغب الطرف الأول في استمرار العقد، عليه إخطار الطرف الثاني برغبته كتابة بتحديد العقد، قبل ثلاثين يوماً من انتهاء العقد.

ب. لا يجوز إنهاء العقد قبل انتهاء مدته إلا بموافقة الطرفين ، كما يجب على الطرف الثاني قبل ترك العمل الوفاء بجميع ديونه المستحقة للطرف الأول .

٣. نفقات السفر :

أ. يتحمل الطرف الأول نفقات سفر الطرف الثاني من إلى مكان العمل بدولة قطر وكذلك نفقات عودته إليها، كما يتحمل الطرف الأول كذلك نفقات سفر الطرف الثاني ذهاباً وإياباً أثناء فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل ، ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر أو دفع أية تأمينات .

ب. للطرف الأول الحق في عدم دفع نفقات العودة في أي من الحالتين التاليتين :

١. في حالة استقالة العامل قبل انتهاء مدة العقد .
٢. في حالة ارتكاب العامل خطأ يترتب عليه فصله من العمل دون إنذار ودون منحه مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل القطري .

٤. القروض :

أ. للطرف الأول أن يدفع للطرف الثاني قرضاً شخصياً قيمته بالعملة القطرية عند وصوله إلى دولة قطر لأول مرة إذا رغب في ذلك (في حدود أجر شهر واحد) يخصم من مستحقات الطرف الثاني على أقساط شهرية بواقع ١٠% (عشرة في المائة) من الأجر الأساسي الشهري.

ب. يبدأ خصم أقساط القرض من أجر الشهر التالي لبدء عمل الطرف الثاني.

ج. تسري على القروض الأخرى التي تدفع للطرف الثاني بالعملة القطرية أحكام الفقرتين السابقتين.

٥. الأجر والمكافأة :

أ. لعمال اليومية والشهرية : الأجر الأساسي قيمته شهرياً / يومياً مقابل ساعات العمل الأساسية (٤٨) ساعة أسبوعياً ، ويحصل الطرف الثاني على راحة أسبوعية

مدفوعة الأجر ليوم واحد من كل أسبوع ، كما يحصل على مقابل نقدي لساعات العمل الإضافية وفقاً لأحكام قانون العمل القطري .

ب. لعمال الإنتاج أو الطريحة أو القطعة : الأجر الأساسي قيمته مقابل إنجاز معدل أداء يومي حسب الحرفة أو المهنة كما يلي : ويدفع أجر إضافي عن حجم العمل الذي ينجزه الطرف الثاني زيادة عن معدل الأداء اليومي السابق كما يلي : وفي حالة عدم وجود عمل بالإنتاج يكون أجر الطرف الثاني هو

ج. يتعهد الطرف الأول بإثبات ساعات العمل اليومية الإضافية وفقاً للفقرة (أ) من هذا البند، أو كمية العمل المنجز يومياً وفقاً للفقرة (ب) من هذا البند في بطاقة خاصة تسلّم في نهاية اليوم للطرف الأول للتسجيل .

د. مكافأة لحماية الخدمة

٦. السكن والمعيشة اليومية :

أ. يتعهد الطرف الأول بتوفير سكن مناسب بفترة أعزب مجاناً للطرف الثاني وأن يزوده بالكهرباء والماء وبالأسرة ودورات المياه المناسبة وفقاً للشروط الصحية .
ب. يتعهد الطرف الأول بمد الطرف الثاني بمياه باردة وصالحة للشرب .

٧. الرعاية الطبية والاجتماعية :

أ. يوفر الطرف الأول للطرف الثاني العلاج الطبي اللازم طبقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في دولة قطر .

ب. يتعهد الطرف الأول بحصول الطرف الثاني على التعويض المستحق له عن إصابات العمل والعجز والوفاة التي تنشأ أثناء تادية العمل أو بسببه طبقاً للقوانين القطرية في هذا الشأن

٨. الإجازات :

- أ. للطرف الثاني الحق في إجازة سنوية عادية لا تقل مدتها عن ثلاثة أسابيع وفقاً لأحكام المادة (٧٢) من قانون العمل القطري .
- ب. يستحق الطرف الثاني إجازة مدفوعة الأجر في الإجازات الرسمية التالية :
- عيد الفطر - ثلاثة أيام عمل .
 - عيد الأضحى - ثلاثة أيام عمل .
 - اليوم الوطني للدولة - يوم عمل واحد .
- كما يستحق الطرف الثاني أيضاً إجازة لثلاثة أيام عمل بأجر، يحدد مواعيدها صاحب العمل .
- ج. يستحق الطرف الثاني إجازة مرضية مدفوعة الأجر بعد مضي ثلاثة أشهر متصلة في عمله لدى الطرف الأول ، وذلك وفقاً لأحكام قانون العمل القطري .

٩. أحكام عامة :

- أ. يتعهد الطرف الثاني بأداء عمله طبقاً لمتوسطات ومعدلات الأداء اليومية في نفس مهنته، وفي حالة عدم أدائه لمعدلات الأداء تطبق عليه لائحة الجزاءات.
- ب. لا يجوز للطرف الثاني خلال مدة التعاقد الاشتغال لدى الغير ، كما لا يحق للطرف الأول تشغيل الطرف الثاني لدى صاحب عمل آخر إلا في الأحوال التي يجيزها القانون القطري .
- ج. يتعهد الطرف الثاني بعدم التدخل في الشؤون السياسية أو الدينية وعليه مراعاة التقاليد والعادات المحلية واحترامها .
- د. يعتبر قانون العمل القطري والقرارات المنفذة له الأساس القانوني لأحكام هذا العقد ويتم الرجوع إليها في أي نزاع ينشأ بين الطرفين ما لم تكن شروط هذا العقد تتضمن مزايا أفضل للطرف الثاني .
- هـ- يصبح هذا العقد نافذ المفعول بعد تصديق السلطات المختصة عليه في الدولتين .

١٠ . حرر هذا العقد باللغة العربية و من ثلاث نسخ أصلية يحتفظ صاحب العمل بإحداها ، ويحتفظ العامل بالثانية ، وتودع الثالثة بوزارة العمل بدولة قطر .

الطرف الثاني - العامل

الطرف الأول - صاحب العمل

دقق وصادق عليه

سفارة جمهورية في قطر بتاريخ

و

وزارة العمل بدولة قطر بتاريخ

أو

سفارة دولة قطر في بتاريخ

و

وزارة في بتاريخ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Agreement Between The Government of The State of Qatar
And The Government of The Republic of Macedonia
Concerning The Regulation of Employment of Manpower In The
State of Qatar**

The Government of the State of Qatar and the Government of the Republic Of Macedonia (the Parties)

Desirous of strengthening the ties of friendship between them;

Seeking to regulate the employment of manpower from the Republic of Macedonia in the State of Qatar;

Have agreed as follows:

Article (1)

The Ministry Of Labor of the State of Qatar and the Ministry of Labor and Social Policy of the Republic of Macedonia. shall lay down the necessary rules and regulations for the implementation of the provisions of this Agreement.

Article (2)

Recruitment of manpower from the Republic of Macedonia , and its entry and employment in the State of Qatar shall be regulated in accordance with relevant laws and procedures applied in the two countries

Article (3)

1- The Ministry of Labor of the State of Qatar shall present to the Ministry of Labor and Social Policy of the Republic of Macedonia, the recruitment

applications from employers in the State of Qatar for the employment of Manpower from the Republic of Macedonia. The Ministry of Labor and Social Policy of the Republic of Macedonia. Shall endeavor to meet such applications within means and resources available to it.

2- If an employer in the State of Qatar wishes to recruit and employ manpower with special qualifications, he shall specify such qualifications in his application to the Ministry of Labor of the State of Qatar.

3- The Qatari employer, either himself or by authorizing a representative from among his staff or through a recruitment office authorized by the Ministry of Labor of the State of Qatar , to follow up and complete all the procedures required for the selection of workers and their travel from the Republic of Macedonia to the State of Qatar.

Article (4)

Recruitment applications shall state the required job positions, qualifications, experience, skills and specialization, the probable duration of contract, detailed conditions of employment, especially the wages, end of service gratuity, probationary period and facilities regarding transportation and accommodation as well as all basic information that may enable the workers to decide on signing the employment contract.

Article (5)

The Ministry of Labor and Social Policy of the Republic of Macedonia, shall take the necessary measures to facilitate the medical examination procedures, obtaining passports and permission of travel for the workers desiring to work in the State of Qatar as well as provide such workers with information of work conditions and expenses and living standards in Qatar.

Article (6)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of workers from the Republic of Macedonia on the expiry of their contracts of employment. It may also take the same procedures before the expiry of the duration of the contracts when the needs for the employment comes to an end, provided that in this latter case the wages of the workers and

other rights accruing to them under their contracts of employment concluded with them or under the Law of Labor of the State of Qatar, to be paid to them.

Article (7)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of workers from the Republic of Macedonia if their presence in the State of Qatar became contrary to the public interest or the national security of the State. This shall be without prejudice to the rights accruing to the workers under the contracts of employment or the Law of Labor of the State of Qatar.

Article (8)

A- The employer shall bear all travel expenses of workers from the Republic of Macedonia to the work site in the State of Qatar when they first join the work and shall also bear their return expenses from Qatar at the end of their employment. The employer shall also bear the worker's two-way travel expenses during the leave periods. Such expenses shall not cover the cost of passport issuance or payment of any deposits.

B- The employer is exempted from the expenses of the worker returning home in the following two cases:

1. If the worker resigns before the end of the employment contract.
2. If he commits a mistake that necessitates his dismissal from work without warning and without payment of the end of service gratuity in accordance with Qatar Labor law.

Article (9)

- 1- The conditions and terms of employment workers from the Republic of Macedonia in the State of Qatar shall be defined by an individual work contract concluded between the worker and the employer in accordance with the Model Contract attached to this Agreement. The contract shall contain the basic conditions of work relating to duties and rights that are consistent with the provisions of this Agreement and Qatar Labor law.

2- The contract shall be issued in Arabic and English in three original copies, one of which is to be kept by the employer, the second by the worker, the third is to be deposited with the Ministry of Labor of the state of Qatar.

Article (10)

The individual employment contract shall include the details of the employer's obligations concerning the worker's accommodation and its type, or the payment of accommodation allowance, and the medical treatment.

Article (11)

The Arabic text of the employment contract is the one recognized by the Ministry of Labor and the courts in the State of Qatar. The employer may not introduce any changes in the provisions of the employment contract unless that is more beneficial to the worker and upon the approval of the Ministry of Labor of the State of Qatar.

Article (12)

The employment contracts shall be ratified by the Ministry of Labor of the State of Qatar and the Embassy of the Republic of Macedonia in Doha in case the contracts are concluded in Doha. Contracts concluded in the Republic of Macedonia are ratified by the Ministry of Labor and Social Policy of the Republic of Macedonia and the competent authorities of the State of Qatar there.

Article (13)

1-The competent authority at the Ministry of Labor in the State of Qatar shall monitor the implementation of the provisions of this Agreement.
2-In case of any dispute between the employer and the worker arising from the employment contract, the complaint shall be lodged with competent authority of the Ministry of Labor for amicable settlement. If an amicable settlement is not reached, the dispute shall be referred to the competent judicial authorities in the State of Qatar.

Article (14)

The employment contract shall terminate on the date set for its expiration without a prior notice. If the employer intends to continue contracting, he shall inform the worker in writing by his intention at least thirty days before the expiry of the contract.

Article (15)

The worker is permitted to transfer to the Republic of Macedonia his savings from his wages in accordance with the financial regulations followed in the State of Qatar.

Article (16)

The two Parties shall establish a Joint Committee composed of not more than three members from each side to perform the following functions:

- 1- To coordinate between the two Governments to implement this Agreement and take the necessary measures in this regard.
- 2- To interpret the provisions of this Agreement in case of disputes related to it and settle any difficulties arising in its implementation.
- 3- To review job opportunities available in the State of Qatar, including general information on development plans in the State of Qatar, the potential work opportunities under these plans, the types and classes of labor and needed skills, and the willingness of the citizens of the Republic of Macedonia to make use of them.
- 4- To propose review or modification of all or some of the provisions of this Agreement if necessary.

The committee shall alternately meet once a year in the two countries, and when it's necessary.

Article (17)

This Agreement may be amended by mutual acceptance of the two Governments and after following the same procedures required for the conclusion of this Agreement.

Article (18)

This Agreement shall be subject to ratification by the two Contracting Parties and shall enter into force from the date of the exchange of instruments of ratification. It shall remain in force for three years , renewable for a similar period, unless either Contracting Party requests its termination by a written notice six months before its expiry date.

In witness thereof, we the undersigned below , duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Skopje on Oct. 17, 2011 issued in Arabic, Macedonian and English , all texts are equally authentic. In case of any difference the English text shall prevail.

For The State of Qatar

For The Republic of Macedonia

Annex

Model Employment Contract

On.....corresponding to.....this contract was concluded between

1. Mr./..... as.....,
His address is.
(First Party)

2. Mr./ , passport no. ,
ID/family card no..... residing inat the following
address....
(Second Party)

Agreed on the following:

1. The Second Party shall be employed by the First Party
as.....in the State of Qatar in return for a monthly salary of
.....

2. **Contract Period:**

A- This contract is for one year/two years starting from the date of the Second Party's start of his job in the State of Qatar. The first six months shall be a probation period during which the First Party may terminate the contract by notifying the Second Party one week before the end of the six months and shall bear the expenses of the Second Party's return to his homeland. If the worker successfully completes the probation period, the contract shall be valid for the remaining period. The contract shall end on the date of its expiry without any prior notice . If the First Party wishes the contract to continue, he shall notify the Second Party in writing of his wish to renew the contract at least thirty days before expiry of the contract.

B- The contract may not be terminated before the expiry of its duration except upon mutual agreement by the Two Parties. Before the Second Party leaves work, he shall repay all debts due to the First Party.

3. Travel Expenses:

- A. The First Party shall bear the Second Party's travel expenses from..... to the work site in the State of Qatar and the return expenses to it. He shall also pay the Second Party's round-trip ticket during the vacation stated in the employment contract. These expenses do not include passport costs or payment of any security.
- B. The First Party shall not pay travel expenses to return home in the following two cases:
1. Resignation before the expiry of the contract.
 2. Commission of a mistake leading to his dismissal from work without warning and without paying him the end of service gratuity in accordance with the Qatari Law of Labour.

4. Loans:

- A. The First Party shall pay to the Second Party, if he so wishes, a personal loan ofin the Qatar currency when he reached the State of Qatar for the first time, (about one month's salary) to be subtracted from the Second Party's dues in monthly installments of 10% of the monthly basic salary.
- B. The subtraction of the installments shall start from the salary of the month following the Second Party's starting work.
- C. Other loans paid to the Second Party in the Qatari currency shall be governed by the provisions stated in the above two paragraphs.

5. Wage and Gratuity:

- A. Monthly, and daily paid workers: The basic salary shall be per month/per day in return for 48 working hours per week. The Second Party shall be given a paid weekly rest for one day each week and shall be paid cash in return for working overtime hours in accordance with the provisions of Qatari Labour Law.
- B. For production, overall or per-piece workers: The basic wage shall be in return for an average daily performance of the occupation or trade as follows:..... An additional wage shall be paid for the volume of work carried out by the Second Party in excess of the above daily performance average as follows: In case there is no production work, the Second Party's wage shall be
- C. The First Party undertakes to record the number of additional daily working hours under paragraph (A) of this item, or the volume of work carried out daily under paragraph(B) of this item in a special card given at the end of the day to the First Party for registration.
- D. An end of service gratuity of

6-Accommodation and Daily Living:

- A- The First Party undertakes to provide appropriate free bachelor accommodation for the Second Party and supply the same with electric power, beds and toilettes in accordance with health conditions.
- B- The First Party shall provide the Second Party with cold potable water.

7- Medical Care and Social Welfare:

- A- The First Party shall provide the Second Party with necessary medical treatment in accordance with the regulations and provisions applied in the State of Qatar.

B-The First Party undertakes to pay to the Second Party due compensation for occupational accidents, disability or death resulting during work, or because of it, in accordance with Qatari laws.

8- Leaves:

- A- The Second Party is entitled to a paid regular annual leave of not less than three weeks, According to Article (72) of Qatar labor law.
- B- The Second Party is entitled to full wage on the following official leaves:
 - Eid Alfitr: three working days.
 - Eid Aladha: three working days.
 - National Day: one working day.

The Second Party is also entitled to a paid three working days leave to be specified by the employer.

- C- The Second Party is entitled to a paid sick leave after the elapse of three continued months in his job with the First Party, in accordance with provisions of the Qatari Labour Law.

9- General Provisions:

- A- The Second Party undertakes to perform his work pursuant to the daily performance rates typical to his occupation. In case of failing to maintain daily performance rates, he will be subject to penalties.
- B- The Second Party may not work for others during the employment period, and the First Party shall not make the Second Party work for another employer, except in the cases permissible by Qatari Law.
- C- The Second Party undertakes not to engage in political or religious affairs. He shall pay due regard and respect to local customs and traditions.
- D- The Qatari Labour Law and the decisions enforcing it shall constitute the legal basis for the provisions of this contract and shall be reference in any dispute arising between the Two Parties, unless the terms of this contract contain better advantages for the Second Party.
- E- This contract shall enter into force after being duly ratified by the competent authorities in the two states.

10- This contract has been done in Arabic and..... in Three originals, one to be kept by the employer, the second by the worker, the third to be deposited with the Ministry of Labour of the state of Qatar.

First Party (The Employer) Second Party (The Worker)

Endorsement :

Ratified and approved by

The Embassy of the Republic of in the State of Qatar on
.....

Or

The Ministry of Labour of the State of Qatar

Or

The Embassy of the State of Qatar in the Republic of on
.....

Or

The Ministry of of the Republic of on

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ДОГОВОР
ПОМЕЃУ
ВЛАДАТА НА ДРЖАВАТА КАТАР
И
ВЛАДАТА НА РЕПУБЛИКА МАКЕДОНИЈА
ЗА РЕГУЛИРАЊЕ НА ВРАБОТУВАЊЕ НА РАБОТНА СИЛА
ВО ДРЖАВАТА КАТАР

Владата на Државата Катар и Владата на Република Македонија (во понатамошниот текст „Договорни страни“)

Со желба за зајакнување на пријателските врски меѓу нив;

Со цел да го регулираат вработувањето на работна сила од Република Македонија во Државата Катар;

Се договорија за следното:

Член (1)

Министерството за труд во Државата Катар и Министерството за труд и социјална политика во Република Македонија, ќе ги утврдат потребните правила и прописи за спроведување на одредбите од овој Договор.

Член (2)

Ангажирањето на работна сила од Република Македонија и нејзиниот влез и вработување во Државата Катар се уредуваат во согласност со релевантните закони и постапки што се применуваат во двете земји.

Член (3)

Министерството за труд на Државата Катар му ги доставува на Министерството за труд и социјална политика на Република Македонија барањата за вработување од работодавачите во Државата Катар за вработување на работна сила од Република Македонија. Министерството за труд и социјална политика на Република Македонија ќе настојува да ги исполни таквите барања во рамките на средствата и ресурсите што ги има на располагање.

2- Доколку некој работодавач во Државата Катар сака да ангажира и да вработи работна сила со посебни квалификации, тој ќе ги утврди таквите квалификации во своето барање до Министерството за труд на Државата Катар.

3- Работодавачот од Катар, самиот, или со овластување на претставник од редот на своите вработени, или преку канцеларија за вработување овластена од страна на Министерството за труд на Државата Катар, ги следи и ги врши сите процедури потребни за избор на работници и нивно патување од Република Македонија во Државата Катар.

Член (4)

Во барањата за вработување се наведени потребните работни места, квалификации, искуство, вештини и специјализација, можното времетраење на договорот, деталните услови за вработување, особено платите, отпремнина, пробен период и средства во поглед на транспорт и сместување, како и сите основни информации што можат да им овозможат на работниците да се одлучат за потпишување на договорот за вработување.

Член (5)

Министерството за труд и социјална политика во Република Македонија ќе ги преземе неопходните мерки за олеснување на процедурите за медицински преглед, добивање пасоши и дозвола за патување за работниците коишто

сакаат да работат во Државата Катар и ќе им обезбеди на тие работници информации за условите за работа и трошоците и животниот стандард во Катар.

Член (6)

Владата на Државата Катар може да иницира процедури за враќање на кој било број на работници од Република Македонија по истекот на нивните договори за вработување. Таа исто така може да ги иницира истите процедури пред истекот на времетраењето на договорите, кога завршуваат потребите за вработување, под услов во вториот случај да им се исплатени платите на работниците и да се остварени останатите нивни права според нивните договори за вработување кои биле склучени со нив или во согласност со Законот за работни односи на Државата Катар.

Член (7)

Владата на Државата Катар може да иницира процедури за враќање на кој било број на работници од Република Македонија, доколку нивното присуство во Државата Катар станало во спротивност на јавниот интерес или националната безбедност на државата. Ова нема да биде во спротивност со правата на работниците според договорите за вработување или Законот за работни односи на Државата Катар.

Член (8)

А- Работодавачот ќе ги сноси сите патни трошоци на работниците од Република Македонија до работното место во Државата Катар кога првпат ќе се вклучат во работата, а исто така, ќе ги сноси трошоците на нивното враќање од Катар на крајот од нивниот работен однос. Работодавачот исто така ќе ги сноси патните трошоци на работниците во двата правци во текот на периодите на отсуство. Овие трошоци не ги покриваат трошоците за издавање пасош или плаќањето на какви било депозити.

Б - Работодавачот е ослободен од трошоците за враќање на работникот дома во следниве два случаи:

ако работникот даде отказ пред крајот на договорот за вработување.

ако направи грешка која бара негово отпуштање од работа без предупредување и без исплата на отпремнина во согласност со Законот за работни односи на Катар.

Член (9)

1 - Условите и роковите за вработување на работници од Република Македонија во Државата Катар се дефинирани во посебен договор за работа склучен помеѓу работникот и работодавачот во согласност со моделот на договор којшто е даден во прилог на овој Договор. Договорот ги содржи основните услови за работа поврзани со обврските и правата кои се во согласност со одредбите на овој Договор и Законот за работни односи на Катар.

2 - Договорот се изготвува на арапски и на англиски јазик во три оригинални примероци од кои еден примерок за работодавачот, вториот за работникот и третиот се депонира кај Министерството за труд на Државата Катар.

Член (10)

Индивидуалниот договор за вработување ги содржи деталите за обврските на работодавачот во врска со сместувањето на работникот и видот на сместување, или плаќањето на надоместокот за сместување и лекување.

Член (11)

Текстот на договорот за вработување на арапски јазик е верзијата што ќе биде признаена од страна на Министерството за труд и судовите во Државата Катар. Работодавачот не може да врши какви било измени во одредбите на договорот за вработување освен ако таквите измени не се од поголема корист за работникот и по одобрување од страна на Министерството за труд на Државата Катар.

Член (12)

Договорите за вработување ќе бидат ратификувани од страна на Министерството за труд на државата Катар и од страна на Амбасадата на Република Македонија во Доха во случај договорите да се склучени во Доха. Договорите склучени во Република Македонија се ратификувани од страна на Министерството за труд и социјална политика во Република Македонија и Амбасадата или Конзулатот на Државата Катар таму.

Член (13)

Надлежниот орган на Министерството за труд во Државата Катар ја следи имплементацијата на одредбите од овој Договор.

Во случај на спор помеѓу работодавачот и работникот кои произлегуваат од договорот за вработување, жалбата се поднесува до надлежниот орган на Министерството за труд за спогодбено решавање. Доколку не се постигне спогодбено решение, спорот ќе биде проследен до надлежните судски органи во Државата Катар.

Член (14)

Договорот за вработување престанува да важи на датумот утврден за истекување без претходен отказан рок. Ако работодавачот има намера да го продолжи договорот, тој го известува работникот во писмена форма за својата намера најмалку триесет дена пред истекот на договорот.

Член (15)

На работникот му е дозволено да ја префрли во Република Македонија својата заштеда од платата во согласност со финансиските регулативи во Државата Катар.

Член (16)

Двете страни ќе утврдат заедничка комисија составена од не повеќе од три члена од секоја страна со цел да ги извршува следниве функции:

Координација помеѓу двете Влади за имплементирање на овој Договор и преземање на потребните мерки во овој поглед.

Толкување на одредбите од овој Договор во случај на спорови поврзани со неа и решавање на какви било проблеми што можат да произлезат при неговата имплементација.

Разгледување на можностите за работа достапни во Државата Катар, вклучувајќи општи информации за плановите за развој во Државата Катар, потенцијалните можности за работа според овие планови, видовите и типовите на работа и потребните вештини и волјата на граѓаните на Република Македонија за нивно искористување.

Предлагање на преглед или изменување на сите или некои од одредбите од овој Договор, доколку е потребно.

Комисијата наизменично се состанува еднаш годишно во двете земји, кога тоа е потребно.

Член (17)

Овој Договор може да се измени со заемно прифаќање од двете Влади и со следење на истите процедури што биле потребни за склучување на овој Договор.

Член (18)

Овој Договор подлежи на ратификација од двете договорни страни и влегува во сила на денот на размената на инструментите за ратификација. Тој ќе остане во сила три години, со можност за негово обновување за истиот период, освен ако која било од договорните страни не побара раскинување на истиот со известување во писмена форма шест месеци пред датумот на истекување на важењето.

Како потврда на горенаведеното, ние долупотпишаните, правосилно овластени од своите Влади соодветно, го потпишуваме овој Договор.

Во Скопје на SKOPJE...../ OCT. 17. 2011, А.Н. во согласност со/изготвено на арапски, македонски и англиски јазик, сите текстови се подеднакво автентични. Во случај на какви било разлики, ќе преовладува текстот на англиски јазик.

За Државата Катар

За Република Македонија

Анекс

Модел на договор за вработување

На ден во согласност со склучен е овој договор

пomeѓу

г-дин во својство на
.....

Адреса
.....
.....

(Прва страна)

г-дин Бр. на пасош
.....

Бр. на лична карта/семејна карта за лицата..... коишто живеат на следнава адреса.....

(Втора страна)

Се согласија на следново:

1. Втората страна ќе биде вработена од Првата страна, како во Државата Катар за месечна плата од

2. Период на важење на Договорот:

А- Овој договор важи за една година/две години, почнувајќи од датумот на почетокот на работењето на Втората страна во Државата Катар. Првите шест месеци претставуваат пробен период во текот на кој Првата страна може да го раскине договорот со известување на Втората страна една недела пред

истекот на шесте месеци и ги сноси трошоците за враќање на Втората страна во неговата матична земја. Ако работникот успешно го заврши пробниот период, договорот ќе важи за преостанатиот период. Договорот престанува да важи на датумот утврден за истекување без претходен отказан рок. Ако Првата страна сака да го продолжи договорот, таа во писмена форма ја известува Втората страна за својата желба да се обнови договорот, најмалку триесет дена пред истекот на договорот.

Б- договорот не може да се раскине пред истекот на важењето, освен по пат на заеднички договор на двете страни. Пред Втората страна да ја напушти работата, тој/таа ќе ги плати сите долгови кон Првата страна.

3. Патни трошоци:

Првата страна ќе ги сноси патните трошоци на Втората страна од до работното место во Државата Катар и трошоците за враќање. Таа, исто така, ќе го плати повратниот билет на Втората страна за време на одмор како што е наведено во договорот за вработување. Овие трошоци не вклучуваат трошоци за пасош или плаќање каква било гаранција.

Првата страна нема да ги плати патните трошоци за враќање дома во следниве два случаи:

Оставка пред истекот на договорот.

Во случај на грешка која бара отпуштање на работникот од работа без предупредување и без исплата на отпремнина во согласност со Законот за работни односи на Катар.

4. Заеми:

А. Првата страна ќе ги плати на Втората страна, доколку таа побара, личен заем од во катарска валута при пристигнувањето во Државата Катар по првпат, (околу една месечна плата) којшто ќе се одбива од давачките на Втората страна во месечни рати во износ од 10% од месечната основна плата.

Б. Одбивањето на ратите ќе започне од платата за месецот по прекилот на работата од страна на Втората страна.

В. Останатите заеми исплатени на Втората страна во катарска валута се регулирани со одредбите наведени во претходните два става.

5. Плата и отпремнина:

А. Работници платени на месечна и дневна основа: Основната плата епо месец/по ден за 48 работни часа неделно. Втората страна има право на платен неделен одмор во траење од еден ден секоја недела и се плаќа во готовина за прекувремена работа во согласност со одредбите на Законот за работни односи на Катар.

Б. За работници во производство, вкупно или на парче: Основната плата е за просечна дневна работа на занимање или трговија како што следува: Дополнителна плата се плаќа..... за обемот на работата која ја врши Втората страна над просекот на горенаведеното дневно извршување на работата како што следува: Доколку нема производствена работа, плата на Втората страна е

В. Првата страна се обврзува да води евиденција за бројот на дополнителни дневни работни часови според став (А) од оваа точка, или за обемот на работата која ја извршува секојдневно според ставот (Б) на оваа точка на посебна картичка којашто на крајот на денот ѝ се дава на Првата страна за регистрација.

Г. Отпремнина во износ од

6. Сместување и секојдневен живот:

А- Првата страна се обврзува да обезбеди соодветно бесплатно сместување за семејство за Втората страна и да ѝ обезбеди електрична енергија, кревети и тоалети во согласност со здравствени услови.

Б- Првата страна ќе и обезбеди на Втората страна ладна вода за пиење.

7. Медицинска нега и социјална помош:

А- Првата страна ќе и обезбеди на Втората страна потребно лекување во согласност со прописите и одредбите кои се применуваат во

Б- Првата страна се обврзува да и плати на Втората страна соодветен надомест во случај на несреќа при работа, инвалидитет или смрт предизвикани за време на работата, или како резултат на истата, во согласност со Катарските закони.

8. Отсуства:

А-Втората страна има право на платен редовен годишен одмор од не помалку од три недели, во согласност со член (72) од Законот за работни односи на Катар.

Б-Втората страна има право на целосна плата на следните службени отсуства:

Празникот Eid Alfitr: три работни дена.

Празникот Eid Aladha: три работни дена.

Национален ден: еден работен ден.

Втората страна, исто така, има право на платено отсуство од три работни дена коишто треба да ги одреди работодавачот.

В-Втората страна има право на платено боледување по истекот на три непрекинати месеци на работење кај Првата страна, во согласност со одредбите на Законот за работни односи на Катар.

9. Општи одредби:

А- Втората страна се обврзува да ја извршува својата работа во согласност со дневните норми за извршување на работата карактеристична за неговата професија. Во случај на неисполнување на дневните норми за извршување на работата, Втората страна ќе подлежи на плаќање казнени пенали.

Б- Втората страна не смее да работи за други во текот на периодот на вработувањето, а Првата страна не смее да ја тера Втората страна да работи за друг Работодавач, освен во случаите дозволени со Катарското законодавство.

В - Втората страна се обврзува да не се вклучува во политички или религиозни работи. Втората страна соодветно ќе ги почитува локалните обичаи и традиции.

Г- Законот за работни односи на Катар и одлуките преку коишто се спроведува истиот претставуваат правна основа за одредбите на овој договор и ќе бидат наведени во случај спор помеѓу двете страни, освен доколку условите од овој договор не содржат подобри предности за Втората страна.

Д- Овој договор влегува во сила по соодветната ратификација од страна на надлежните органи во двете земји.

10 - Овој договор е склучен на арапски јазик и англиски јазик, во три оригинални примерока, од кои еден примерок за работодавачот, вториот за работникот и третиот да се депонира кај Министерството за труд на Државата Катар.

Прва страна (Работодавач)

Втора страна (Работник)

.....

.....

Утврдување:

Заверено и одобрено од

Амбасадата на Република во Државата Катар на
.....

Или

Министерството за труд на Државата Катар

Или

Амбасадата на Државата Катар во Република
на.....

Или

Министерството за труд и социјална политика на Република на ...